التجربـة الماليـزيـة في التنميـة

د. حسن محمد ماشا

قدمت لنا دعوة من جامعة الخرطوم لحضور محاضرة بقاعة الصداقة قدمها الدكتور محمد مهاتير رئيس ماليزيا الأسبق ورائد النهضة الماليزية وذلك يوم الخميس الأول من نوفمبر ٢٠١٢م ، وكانت المحاضرة تحت رعاية الأخ علي عثمان النائب الأول لرئيس الجمهورية . ولقد استمعنا إلى محاضرة في نصف ساعة تقريبًا . لخص فيها د.مهاتير كيف بدأت النهضة وأين وصلت وما العقبات والخطط والسياسات التي وضعت لتنفيذ ذلك .

إن حشد الدولة لخبراء الاقتصاد والإدارة وأساتذة الجامعات من جامعات المركز والولايات للاستماع إلى أهم تجربة ناجحة للدول النامية في التاريخ الحديث هو عبء ثقيل تم وضعه على أكتاف الأستاذ الجامعي والباحث والخبير . وكأني بالأخ علي عثمان يقول لنا في نهاية المحاضرة (أشيروا إلينا لننهض بالجمهورية الثانية) وأنا على يقين أن الأخ علي عثمان يعد لهذا المشروع ، نتابع ذلك دائمًا من خلال حديثه منذ أن أطلق (الجمهورية الثانية) وهو دائم التلميحات والإشارات لهذا المشروع ، كما يشير إلى دور البحث العلمي في ذلك.

وبما أننا في حاجة للوقوف على مثل هذه التجارب ، ومعرفة أين نحن منها فإنني سأحاول تلخيص ما استمعت إليه في محاضرة د. مهاتير ثم أضع مقترحات لدراسة الأنموذج الماليزي .

بدأ مهاتير بوصف الحالة الاقتصادية لماليزيا قبل النهضة حيث الانخفاض الكبير للناتج القومي وانتشار البطالة السافرة، وأن الاقتصاد يسيطر عليه الطابع الرأسمالي الاستعماري (نهب المواد الخام) ، وأن ماليزيا لم تكن تنتهج فكرًا اقتصاديًا محددًا في تلك الفترة. وقررت الدولة عند البدء في برنامج النهضة استنساخ ما يناسب وضعها ولذلك استخدمت الأنموذج الاشتراكي فيما يتعلق بوضع الخطط القصيرة والطويلة . حيث تم وضع خطة (خمسية) ووضع السياسات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي لماليزيا ، حيث ركزت الخطة على الأهداف التي تطمح في تحقيقها والتي أشار إليها المجتمع الماليزي وهي توفير فرص العمل وإيجاد الدخل المناسب ، كما تم وضع خطة طويلة لتحديد اتجاه النهضة التنموية للدولة.

أهم عقبة واجهت جهود التنمية في ماليزيا التمويل وهذه مشكلة كل الدول النامية ، بحثت ماليزيا عن مشروع يدر عائدًا للناتج القومي ويوفر عمالة من غير فرض الضرائب فاتجهت إلى صناعة المطاط حيث أزالت الغابات وزرعت المطاط وأصبح أكبر مشروع لزراعة المطاط في العالم ، ولكن الحاجة إلى حماية الغابات ومحدودية الأرض حد من نمو المشروع . وأدى ضغط البطالة إلى أن تتجه الدولة إلى الصناعات التحويلية لخلق فرص عمل ، ولكن هذه الصناعات واجهتها مشاكل مثل خبرة التسويق ومقدرة المنافسة الخارجية وضيق السوق . فاتجهت الدولة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال وضع قوانين استثنائية ، مع التركيز على الصناعات التي توفر فرص عمل . زيادة القوة الشرائية بواسطة الاستثمارات الأجنبية أدت إلى وجود طلب محلي فعال للسلع والخدمات أسهم في العديد من الصناعات كالحديد ، كما نشطت صناعة السيارات التي زاد الطلب عليها لنقل المواطنين والبضائع . كما نشطت صناعات الهندسة الوسيطة من الحديد والألمونيوم لدعم الصناعة والبنيات الأساسية كمنصات إنتاج النفط فى البحار والمطارات والطرق السريعة الداخلية والقارية ، والذي أسهم في بنائها القطاع الخاص لربط مناطق الإنتاج بالأسواق المحلية والعالمية ، مما سهل السفر الداخلي فزادت السياحة التي تطلبت بناء الفنادق ، مما خلق ذلك وظائف وزاد من القوى الشرائية التي خلقت طلبًا متزايدًا للسلع والخدمات . كذلك أنشأت الدولة السدود والخزانات والكهرباء والمطارات مما طور مجال الأعمال . وبالرغم من عدم وجود معالم تأريخية لجذب السياحة إلا أن ماليزيا طورت مجال السياحة من خلال بناء منتجعات وفنادق وخدمات سياحية زادت من تدفق السياحة مما مكن السياحة أن تكون في المرتبة الثانية في المجالات الاقتصادية . كما أصبحت ٨٠٪من السلع المستوردة تنتج محليًا بما فيها المنتجات البترولية والتي أصبحت تمثل ١٧٪ من إنتاج العالم مما أدى إلى نمو المطارات والشاحنات .

ذكر د. مهاتير أنه لم تتجه ماليزيا إلى استخدام السياسات الضريبية لتوفير التمويل للتنمية وإنما وفرت المناخ المناسب للاستثمار المحلي والأجنبي والذي خلق الثروة المطلوبة (مضاعفة الاستثمار) . وأشار د.مهاتير إلى أن ماليزيا استفادت من الأنموذج (الياباني - والكوري) فيما يتعلق بأخلاقيات العمل والنظام ، والذي كان له دور عظيم في النهضة . لقد وصف د.مهاتير ذلك قائلاً: « المنظومة الأخلاقية لكل من اليابان وكوريا ممتازة ولذلك نحتذي بالمثال الياباني من خلال منظوماتنا الأخلاقية « وضرب مثالاً للعلاقة بين العامل ورب العمل في الأنموذج الياباني والكوري وهو أن الشركات تهتم بالعمال حتى وقت الكساد وأن العمال مرتبطون بعملهم ويمثل الإخفاق في إنجاح العمل مصدر خجل للعامل الياباني قد يقوده للانتحار.

ذكر د. مهاتير أن ماليزيا وضعت سياسات ونظمًا لمحاربة البيروقراطية والفساد . وذكر مثالاً لهذه السياسات وهو : سياسة تخفيض الضرائب على القطاع الخاص والتي شجعت الاستثمار وقللت من تحاشي دفع الضرائب ،كذلك سياسة التعليم والتدريب للقوى البشرية والتي أسهمت في الحد من سطوة البروقراطية والفساد.

اعتبر د. مهاتير أن التعليم والتدريب هما القوتان الرئيستان للنهضة فلقد اتجهت ماليزيا إلى إرسال القوى البشرية إلى الخارج للتدريب والتعلم وركزت على اليابان وكوريا حيث الأنموذج المحتذى به . مما سهل عليها النجاح في خلق أنموذج ماليزي كما ذكر د. مهاتير في نهاية حديثه فقال : « لم ننجح بالكامل لكن المنتوجات الماليزية قد تحسنت كثيرًا وتمكنت من الدخول في الأسواق العالمية ، وخلقنا أنموذجًا ماليزيًا حيث يعمل القطاع العام والخاص معًا . كذلك ذكر مهاتير أن النجاح ينتج نجاحًا ، فكل ما حسنت الدولة وطورت المرافق والمؤسسات يأتي الاستثماريون لهذه البيئة الناجحة «

هذا ملخص للمحاضرة التي استمعنا لها داخل القاعة الرئاسية أتمنى ألا أكون قد نسيت نقاطًا مهمة للمحاضرة . ويمكن أن نستنتج من هذه المحاضرة ما يلي :

١- أن دولة ماليزيا منفتحة على العالم فكريًا ولديها استعداد لتقبل الأفكار والنماذج العالمية للتنمية دون انغلاق أو جمود ، وهذا مكنها من سهولة أن تنهل وتستسخ التجارب العملية الممتازة .

٢- ركزت ماليزيا في خطط التنمية على الأهداف التي يطمح المجتمع في تحقيقها وهذا يعني أن المجتمع بمؤسساته قد شارك في وضع الخطط . وهذا لا يحدث في العديد من الدول النامية .

٣- واجهت ماليزيا عقبات تمويل التنمية عن طريق مشروع ذي عائد خارجي وهو المطاط ورغم نجاحه إلى حد ما إلا أنه اصطدم بمسألة البيئة ومحدودية الأرض وهي تجربة جديرة بالدراسة ، حيث السودان غني بالمشروعات ذات العائد الخارجي التي تحتاج إلى التطوير بدلاً من تطوير نظام الضرائب .

٤- الاستثمار الأجنبي كان هو الحل لمشكلة التمويل والبطالة وكذلك الحل لمشكلة ضيق السوق المحلي . كيف نجحت ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي ؟ لا أعتقد أن ذلك تم بالقوانين الاستثائية والبنيات الأساسية من طرق وخدمات أخرى فقط ، وإنما مناخ الاستثمار مربوط بمتغيرات عديدة مثل العلاقات الدولية وحالة الاستقرار السياسي وغيرها .

٥- توفير البنيات الأساسية من طرق وكهرباء وسدود ومطارات وسفن كانت أحد أهم وسائل جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي في ماليزيا ، كما أن زيادة الاستثمار يزيد من الطلب على هذه البنيات وتحتاج إلى التطوير باستمرار . كيف ننظر إلى مدينة نيالا التي تعتبر ثاني مدينة من حيث السكان بعد مدينة الخرطوم ، وتأتي في المرحلة الثانية من حيث الحركة التجارية بعد العاصمة وبها أكبر منطقة سياحية في السودان (جبل مرة) ، ولا يربطها بالعاصمة أو المدن الأخرى طرق سريعة .

٦- لم تكن بماليزيا معالم سياحية مهمة ولكنها خلقت مناخًا سياحيً جعل من السياحة ثاني مردود اقتصادي لديها .

٧- لم تكن الضرائب هي الوسيلة لتمويل التنمية في ماليزيا وإنما الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي بدورها ولدت الدخل . وهنا نذكر جزءًا من رسالة سيدنا علي بن أبي طالب إلى واليه مالك بن الأشتر بمصر فقال له : « فليكن نظرك لعمارة الأرض أبلغ من نظرك لاستجلاب خراجها ، لأن طلب الخراج من غير عمارة يخرب البلاد».

٨- وضعت ماليزيا سياسات لمحاربة الفساد والبيروقراطية وهي سياسات تحتاج إلى دراسة عميقة لمعرفة مدى نجاحها لأن المحاضرة لم تتطرق لكل هذه السياسات .

٩- استنسخت ماليزيا الأنموذج الياباني والكوري باعتباره أنموذجًا عمليًا ومنظورًا في إطار البحث عن المنظومة الأخلاقية ، واهتمت بالقوة البشرية باعتبارها القوة الأساس للنهضة من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب . والسؤال لماذا لم تهتم ماليزيا بالأنموذج الإسلامي في منظومتها الأخلاقية فيما يتعلق بالإنتاج والكسب والاستهلاك والعمل وكل المعاملات المالية ؟ هل لعدم وجود تجارب عملية آنية ناجحة ؟

في الختام يمكن القول إن المحاضرة كانت عبارة عن ملخص مهم للتجربة الماليزية للتنمية قدمه رائد النهضة الماليزية د. مهاتير أمام الخبراء والمختصين بالسودان في إطار جهود الدولة للاستفاده من التجارب والنماذج التنموية من خلال رؤية الخبراء والمتخصصين من أجل الإسهام في النهضة التنموية بالبلاد .

في رأينا أن الوقوف على هذه التجربة للاستفادة منها في مشروع النهضة للجمهورية الثانية يحتاج منا إلى حلقات نقاش نجمع فيها الخبراء والمختصين ونوفر لها المصادر والمراجع الخاصة بالتجربة الماليزية ، ونقترح أن تشارك في هذه الحلقات كليات الاقتصاد بالجامعات السودانية ومركز البحوث كمركز دراسات الاقتصاد الإسلامي ومركز دراسات المستقبل . هذه الحلقات تقوم برعايتها الدولة حتى نخرج بما هو مفيد للنهضة المرجوة للسودان .

إرضاء الله من وراء القصد

انتبهـــوا

د. محمد موسى البر

عندما يحكم الإسلام

بعد فشل كل النظريات السياسية الكبرى منها وغير الكبرى. فشل كل الفلسفات أن تحقق الأمن والاستقرار للعالم المعاصر. فشلت الشيوعية والرأسمالية وغيرهما. وفشلت كل الدعوات القومية والاشتراكية إلخ .

كل نظم الحكم في العالم الغربي والعالم العربي أصابها العطب والخطل. والعالم الآن يتهيأ لحكم جديد بمنهج جديد. وإن كان قديمًا ولكن غاب عن التطبيق روحًا من الزمن. والجدير بقيادة العالم بعد الفشل الذريع الذي أصاب المذاهب أن الجدير بالقيادة هو الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا. والآن الحكم الإسلامي بطل يرأس من جديد.في تجارب تقودها الحركات الإسلامية. وكان للحركة الإسلامية في السودان بقيادة المفكر د.حسن الترابي قصب السبق في أن يحكم الإسلام. ولكن تكالب العالم العلماني على تجربة السودان يكاد أن يجهض ويبث الخلاف بين قادتها ولكن تظل تجربة يستفيد منها المسلمون في بقاع العالم الإسلامي. وتفادي كل السلبيات التي مرت بها تجربة السودان في المجال عندما يحكم الإسلام.

والآن جمهورية مصر تطرح عندما يحكم الإسلام. وتطرح دستورًا للشريعة مصدرًا له. ويعارض هذا الأمر جماعات الليبرالية والعلمانيين على الرغم من أن الرئيس منتخب بطريق الديمقراطية. وإذا حكم الإسلام مصر عن طريق القوى الإسلامية فلا بد أن يوفر للشعب المصري العدل والحرية والإخاء. ولابد أن يقود الحكم الإسلامي والجماعات الإسلامية، وأن يقود مصر إلى النماء والرخاء والكفاية ولا بد أن يستفيد الشعب العربي والمصري من تجربة السودان. وأن يدرسها دراسة واسعة ودقيقة لكي يتجنب كل السلبيات التي أضرت بتجربة السودان. عندما يحكم الإسلام سوف يجعل الرقي والتقدم لكل الشعوب. وإذا حكم الإسلام لا يحكم بحسبه نظامًا سياسيًا فقط وإنما حكم يوفر العدل والحرية والشورى والمساواة والإخاء وكافة حقوق الإنسان التي تتوافر في الإسلام وأخذتها المذاهب منه.

جربت الشعوب العربية مناهج شتى من مناهج السياسة، كلها قادت الشعوب العربية إلى الفقر والجهل والمرض والقهر والسجون والجوع وإهدار الثروات في الساحة الحربية. وسادت الدكتوريات عالمنا العربي. وتمت محاربة العلماء حتى علماء الفيزياء والطب إلخ لم يسلموا من السجن والإعدام والتشريد. وكانت تلك النظم أشد وطأة على المفكرين الإسلاميين المطالبين بالإصلاح. والآن الحكم الإسلامي أصبح مطلب أغلبية الشعب المصري. نريدها أن تكون تجربة ناجحة. ذلك لأن المنهج الإسلامي منهج ناجح لا خلاف حوله من الفلاسفة الذين يكتبون حول المناهج السياسية. ولكن للأسف الشديد فإن الذين يطبقون الإسلام يفشلون في تطبيق الحكم الإسلامي. ولا نريد للتجربة المصرية الناضجة أن تفشل. نرغب أن يحكم الإسلام حكمًا مثالاً. عندما يحكم الإسلام كل الناس آمنون على عرضهم وأرضهم إلخ. وينطبق عليهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم من بات آمنًا في سربه معافًا في بدنه وعنده قوت يومه فقد حيزت له الدنيا أو كما قال. عندما يحكم الإسلام تكون دولته إسلامية مثالية. وكل العالم يحذو حذوها. ولا حل لمشاكل العالم إلاّ عن طريق حكم الإسلام. ذلك لأن الإسلام سوف يقدم الحلول لكل مشاكل العالم الماثلة من سياسية واقتصادية وثقافية إلخ. بل وقانونية تشريعية ودبلوماسية. ومن قبل قال قائلون من الفلاسفة الغربيين لو كان محمد موجودًا لحل مشاكل العالم على فنجان قهوة. إن منهج محمد صلى الله عليه وسلم موجود وقادر على أن يحل مشاكل العالم المعاصر. تلك المشاكل المتراكمة والمستعصية على الحل سوف تحل مشاكل العالم الغربي والعربي عندما يحكم الإسلام.

عالم أجنة يهودي يعتنق الإسلام

إن الدين الإسلامي يثبت كل يوم أنه الدين الصالح لكل زمان ومكان فهو الدين الذي ينظم حياة البشر ونزل من أجل الإنسان وتماسك المجتمع، فكان اهتمامه بالأسرة وبالحياة الزوجية وفي هذا المنحى اهتم بأشياء ما كان يمكن للبشر أن يفطنوا إليها ولكن استوقفتني آيات عدة المرأة في القرآن الكريم وهي تتناول أحوال مختلفة للمرأة بشأن العدة.

القصة أدناه توضح حكمة من حكم الإسلام وهي عدة المرأة المطلقة التي حددها الإسلام بشهور محددة.

أعلن عالم الأجنة روبرت غيلهم، اعتناقه الإسلام،وذلك بعدما أذهلته الآيات القرآنية، التي تحدثت عن عدة المرأة المطلقة،وهو الذي أفنى عمره في أبحاث تخص البصمة الزوجية للرجل، وتأكد بعد أبحاث مضنية أن بصمة الرجل تزول بعد ثلاثة أشهر.

د.عبد اللطيف محمد سعيد

ونقلت صحيفة (المصريون) عن الدكتور عبد الباسط محمد السيد أستاذ التحاليل الطبية بالمركز القومي بمصر واستشاري الطب التكميلي قوله: إن العالم روبرت غيلهم، زعيم اليهود في معهد ألبارت أنشتاين ، والمختص في علم الأجنة، أعلن إسلامه بمجرد معرفته للحقيقة العلمية ولإعجاز القرآن في سبب تحديد عدة الطلاق للمرأة، بمدة ثلاثة أشهر حيث أفاد المتحدث أن إقناع العالم غيلهم كان بالأدلة العلمية والتي والتي مفادها أن جماع الزوجين ينتج عنه ترك الرجل لبصمته الخاصة لدى المرأة،وأن كل شهر من عدم الجماع يسمح بزوال نسبة معينة تتروح ما بين٢٥إلى٣٠ بالمائة،وبعد الأشهر الثلاثة تزول البصمة كليًا،مما يعني أن المطلقة تصبح قابلة لتلقي بصمة رجل آخر.

وتلك الحقيقة دفعت عالم الأجنة اليهودي للقيام بتحقيق في حي أفارقة مسلمين بأمريكا، تبين أن كل النساء يحملن بصمات أزوجهن فقط، فيما بينت التحريات العلمية في حي آخر لأمريكيات متحررات أنهن يمتلكن بصمات متعددة من اثنين إلى ثلاث،مما يوضح أنهن يمارسن العملية الجنسية خارج الأطر الشرعية المتمثلة في الزواج.

وكانت الحقيقة مذهلة للعالم حينما قام بإجراء التحاليل على زوجته ليتبين أنها تمتلك ثلاث بصمات، مما يعني أنها كانت تخونه، وذهب به الحد لاكتشاف أن واحدًا من أصل ثلاثة أبناء فقط هو ابنه، وعلى أثر ذلك اقتنع أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يضمن حصانة المرأة وتماسك المجتمع، وأن المرأة المسلمة أنظف امرأة على وجه الأرض.